

رجل التعليم والإعلام بطلاً لقضية سرقة الآثار

حسن راتب

«رئيس جمهورية سيناء» الذي استفاد من مبارك والإخوان وسقط في عهد السيسي



● راتب يحسب على عهد الرئيس مبارك، وكان مقرباً من رموزه، لكن عندما صعدت جماعة الإخوان ووصلت إلى السلطة في يونيو 2012، ارتدى الرجل ثوب رجل الدين التقي والورع، وبدا قريباً من قيادات الجماعة وسخياً في التبرع لها.



● التعليم بعد من المجالات المبكرة التي طرقها راتب، حين أنشأ جامعة من أوائل الجامعات الخاصة في مصر، كما اقتحم مجال الإعلام في وقت مبكر فأسس قناة «المحور» الفضائية.

محمد أبو الفضل
كاتب مصري



لم يتخيل كثيرون أن يسقط رجل الأعمال المصري حسن راتب في يد الشرطة بتهمة الاتجار في الآثار، فالرجل نسج جملة كبيرة من العلاقات القوية مع مؤسسات عديدة في الدولة، وتمكن من توسيع أنشطته في توليفة دقيقة وممتدة، حيث فطن مبكراً أن رجل الأعمال بمفرده لن يستطيع حماية مشروعاته ولا بد أن يمتلك شبكة أمان.



ملف سرقة الآثار في مصر يفتح الآن على مصراعيه، وتقوم الأجهزة الأمنية بالتركيز على المتاجرين فيها بعد توجيهات صارمة من الرئيس المصري عبد الفتاح السيسي بضرورة تنظيف هذا الملف المسكوت عنه

طرق الرجل باب التعليم وأنشأ جامعة من أوائل الجامعات الخاصة في مصر، واختار تأسيسها في منطقة سيناء الواعدة ويجوار العديد من أنشطته الاقتصادية هناك، واقتحم مجال الإعلام في وقت مبكر وأسس قناة «المحور» الفضائية، واقترب من رموز سياسية وفرت له درجة عالية من الاطمئنان، لكن لم يتخيل البعض أن يكون تاجراً أيضاً في الآثار، وهي زاوية تحولت في مصر إلى باب من أبواب المحرمات الرئيسية.

بين يدي القضاء

لا تزال قضيته منطلوقة أمام القضاء ويتم تجديد حبسه كل 15 يوماً منذ الوقت الأجهرة الأمنية القبض عليه من منزله بحسب 6 أكتوبر في جنوب غرب القاهرة، في 29 يونيو الماضي، تنفيذاً لقرار النيابة العامة بضبطه، حيث كشفت تحقيقات أجريت مع النائب السابق علاء حسنين الشهير بـ «نائب الجن والعقاريت» لكثرة الحديث عنهما وادعاء تسخيرهما، أن راتب متهم بتمويل حسنين مادياً في عمليات التنقيب عن الآثار التي يقوم بها الأول، في فضيحة من العيار الثقيل، لأن رجل الأعمال تدرّ بثوب وطني طوال الوقت وأبعد شيء يمكن أن يلحق به أو يشك فيه هو هذه التهمة.

سوء حظ راتب أوقعه في أزمة حادة من حيث التوقيت، لأن ملف سرقة الآثار فتح على مصراعيه وقامت الأجهزة الأمنية بالتركيز على المتاجرين فيها بعد توجيهات صارمة من الرئيس المصري عبد الفتاح السيسي بضرورة تنظيف هذا الملف المسكوت عنه كثيراً، والذي

يثير شبهات حول نظام الحكم في ظل ما يتردد حول وجود شخصيات نافذة في الدولة توفر الحماية لتجار الآثار، لذلك لم يكن من السهل الصمت على أي شخصية منورطة أو مشکوك فيها تدور حولها شبهات جنائية في مسألة التجارة في الآثار مهما كان حجمها.

وجرى خلال الفترة التي تم القبض فيها على راتب الكشف عن قضايا مختلفة جميعها لها علاقة بتجارة الآثار، وقد يكون كبش فداء أوقعه قدره في هذا التوقيت، فالرجل يتشبط في مجالات متباينة ومن الطبيعي أن تكون له خصوصيات مع شخصيات عدة، ربما لعب أحدهم دوراً في فضح المستور في حياته أو المسكوت عنه طوال السنوات الماضية للتلخس منه بضربة قاضية.

يشير شقيق حسنين في أثناء التحقيق معه في قضية التنقيب عن الآثار وتهريبها، إلى معلومات تؤكد أن حسن راتب قام بتمويل شقيقه بـ 50 مليون جنيه للتنقيب عن الآثار في منطقة مصر القديمة.

وقد رفعت هذه القضية الحصانة الضمنية التي حصل عليها راتب بحكم تعدد أنشطته، وفتحت الكثير من الملفات التي كان الرجل على علاقة بها من دون التطرق إلى تفاصيلها وخباياها، فقد رُجّ لنفسه على أنه «مسنود» وهي بالعامية المصرية أنه يملك علاقات متينة مع أجهزة الدولة تبعده عن المحاسبة، وهو الغرور الذي يمكن أن يكون أسهم في سقوطه بهذه الطريقة المهينة.

مباركي وإخواني

سواء كانت هذه المزاعم حقيقية أم لا، فقد حرص راتب على الإحياء بها من خلال كثافة الإعلاميين المقربين منه الذين جنوا فوائد جمة بالعمل في فضائيته «المحور»، أو بالترويج لأنشطته في وسائل إعلام متعددة، حيث أحبط الرجل بهالة معنوية كبيرة، وضعته في صورة متضخمة معنويًا بلا مبررات منطقية.

حقق راتب المولود في 23 فبراير 1947 شهرته من خلال تعدد تحركاته وتشعبها، والتي حافظ عليها في عهد الرئيس الراحل حسني مبارك وبعد سقوطه بموجب ثورة يناير 2011 ونولي المجلس العسكري إدارة البلاد مدة عام، ثم صعود جماعة

وظهرت شخصيات ادعت إخوانيتها للحصول على مزايا من العهد الجديد. بالغ راتب في إظهار الجانب الديني في أفكاره، وكان يعتمد الظهور في وسائل الإعلام، وفي قناته «المحور» في شكل الرجل الحكيم والسياسي الرشيد، فضلاً عن رجل الأعمال الوطني العصامي، واتخذ من علاقته بالشيخ الراحل محمد متولي الشعراوي ذريعة للكشف عن جذوره الدينية وتقواه، وحاول توظيف العلاقة في زيادة الثقة في أفكاره التي أراد أن يوحى بانها مقبسة من عالم كبير.

حظي هذا الجانب بتركيز غير مبرر في الكثير من الأحيان من جانبه، وكأنه يريد إيصال رسائل معينة لمن يهمهم الأمر، باعتبار أن الشعراوي كان يمثل تياراً وسطياً ضمن عدد من الشيوخ الذين بزغوا ولمعوا في نهاية القرن الماضي بمصر.

روى بنفسه أكثر من مرة تفاصيل مثيرة حول علاقته بالشعراوي، وهو داعية مصري كبير جذب بأسلوبه الرشيقي العديد من المريدين، من بينهم راتب الذي لم يتردد في توظيف هذه العلاقة للتأكيد على أنه رجل ملتزم، خاصة في الفترة التي راج فيها تيار الإسلام السياسي في عصر مبارك والعامين التاليين لسقوطه، إلى أن اختفى هذا الخطاب تماماً من أجندته.

ثقة مريبة

تشير الأنشطة التي شغل بها الرجل إلى أنه يمتلك مواهب متنوعة، وهو ما جعله يبدو كأنه يحظى بثقة أجهزة نافذة في الدولة، فليس من السهل أن يتصدد في منطقة سيناء ذات الأهمية الاستراتيجية وتحيط به أي شكوك أمنية، لذلك من الممكن أن يكون جرى توظيفه لصالح الدولة في هذه المسألة، وعندما خرج عن الخطوط المرسومة له أو انحرف دون قصد كان من الضروري فرملته، بما يعني عدم استبعاد تبرئته من قضية الآثار.

وراجت معلومات حول جانبيين من الممكن أن يكونا قد أسهما بالتعجيل في سقوط ظاهرة راتب، الأول: تمسكه بعدم بيع قناة «المحور» لجهة تابعة للدولة، والتي باعها في النهاية، حيث كان حريصاً على الاحتفاظ بها لأنها تمثل له مركز قوة ونفوذ معنوي، وحاول أن يحصل على استثناء من البيع الذي أقدم عليه كل رجال الأعمال تقريباً ممن امتلكوا قنوات فضائية استمرت معهم فترة طويلة.

والجانب الثاني تشبّهه برفض بيع



الأنشطة التي يعرف بها راتب تشير إلى أنه يمتلك مواهب متنوعة، وهو ما جعله يبدو كأنه يحظى بثقة أجهزة نافذة في الدولة، فليس من السهل أن يتمدد في منطقة سيناء ذات الأهمية الاستراتيجية وتحيط به أي شكوك أمنية

جامعة «سيناء» التي أسسها وتوسعت هيكلها، لأنه كان يعلم أن إتمام عملية البيع سوف تقضي على القضاء على أنشطته الاقتصادية المتمركزة في سيناء، وجنى من ورائها مكاسب كبيرة على مدار العقدين الماضيين.

وقد لقبه أهل سيناء كدليل على ما وصل إليه من قوة بـ «رئيس جمهورية سيناء» حيث استحوذ على عدد من المشروعات فيها، وامتلك شركة سما سيناء للاستثمار، ومصنع سيناء للإسمنت، وجامعة سيناء، وترأس مؤسسة سما للتنمية الاجتماعية، ومؤسس شركة سيناء للتنمية الاجتماعية، كما عين رئيس مجلس إدارة والعضو المنتدب لشركة الإسمنت الإسبانية المصرية (سبجيكو)، وكان شريكاً ورئيساً لمجلس إدارة شركة الغامدي في السعودية.

كما عمل راتب وقتاً طويلاً في السعودية، وشغل منصب المدير المالي في بداية عقد السبعينات من القرن الماضي لوكالة شتكر الدولية للشحن بالسعودية، ثم تقلد منصب العضو المنتدب لمجلس إدارة الشركة الخليجية البنماركية للألبان بالسعودية، ودخل كشريك في شركة الغامدي السعودية.

تكوينه العام يؤكد أنه ليس سياسياً بارعاً وقد يكون اقتصادياً واعياً، ولا يحمل أفكاراً ايدولوجية تخدم جماعة الإخوان، هو في النهاية ممن يمكن وصفهم بـ «الانتهازيين» الذين يريدون حماية أنشطتهم الاقتصادية بالتغير المستمر والتلون الدائم وفقاً للتبار الغالب في الدولة، فعندما بدا «مباركي» كان مخلصاً للفكرة التي تحافظ على مصالحه، وعندما بدا «إخوانياً» كان أيضاً يخدم مصالحه بالتالي، فالنفعية حكمت جزءاً كبيراً من تصوراتاه وتصرفاته.

مع انتهاء هذه المعادلة في الوقت الراهن، لن تكون لحسن راتب وأمثاله مكانة بارزة، فتحقيق الثروات وتراكمها ليسا من سمات العهد السياسي الحالي، شريطة المشاركة في عدد من المشروعات التنموية غير الربحية، فهناك طريق واحد يضمن البقاء وهو عدم مناطة الدولة في المجالات التي تدخل في نطاق اهتماماتها القصوى.

